لمكافحة الشغب ام لمكافحة حرية التعبير؟

بعد مرور حوالي ٩ سنوات على التغيير، ورفع شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية والشفافية يتساءل المواطن بحسرة وألم عمّا تحقق في هذا المجال، فانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد تزداد عاما بعد آخر و تتكرس في صفوف البعض ثقافة نهب الثروات على حساب معاناة الملايين، وما يصاحب ذلك من تخريب بنيته التحتية، وتتضاعف ظاهرة الفساد المالي والإداري وتستشري في المؤسسات الحكومية، حيث تشير الإحصاءات الى ارتفاعها خلال العام الثامن للاحتلال إلى ثلاثة أضعاف العام الماضي.

حقوق الإنسان، ملف واسع ويشمل نواحي متعددة، غير أن ما يجري من اغتيالات وقتل وعمليات خارجة على القانون، إضافة إلى الاعتقال والخطف والاحتجاز التعسفي، والتهجير القسري، وأوضاع المرأة والطفل، والاعتداء على الحريات الصحفية، وتردي الخدمات الصحية والبيئية وتراجع مستوى التعليم ،كلها تعد تجاوزاً وانتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، ما تجعل الحياة في بلادنا أشبه بالفوضى المغلفة بالخوف.

حقوق الإنسان.. أين هي؟

العراق أقل الدول العربية أمناً والأخير عالمياً في مجال السلم الأهلي

عميد كليّة الإعلام: ما زال قانون حق الحصول على المعلومة مغيّباً رغم أهميته!

□ بغداد/ سها الشيخلي
□ عدسة/ أدهم يوسف

فإذا ما أخذنا عدد ضحايا التفجيرات المختلفة والاغتيالات المسلحة التي شهدها العام الماضي فقط، فإننا نجدها قد وصلت إلى نحو (١٧٦٥٠) شخصا بين شهيد وجريح، فيما بلغ عدد المعتقلين في السجون الحكومية السرية والمعلنة نحو ٣٠ ألف معتقل، وهم يتعرضون يوميا لشتى أنواع التعذيب والضرب المبرح، من قبل الأجهزة الحكومية المسؤولة عن تلك السجون، سيئة الصيت، التي تفتقد بحسب تقارير لجنة حقوق الإنسان البرلمانية إلى الحد الأدنى من الشروط المعمول بها عالمياً، كما يواجه مئات الآلاف من النازحين خارج البلاد ظروفا اجتماعية واقتصادية صعبة جدا، وارتفع عدد المهجرين في الداخل خلال العام الماضي بنسبة ٢٥٪، وتعاني نحو مليوني أسرة عراقية الفقر المدقع نتيجة فقدان المعيل وعدم توفير الحماية الاقتصادية والاجتماعية، وسط ارتفاع عدد الأرامل اللاتي يواجهن مصاعب جمّة في الحياة اليومية، ومعاناة مركبة بوجود حوالي مليون طفل عراقي جراء حرمانهم من أبسط الحقوق التي يتمتع بها أقرانهم في الدول الأخرى.

وفي مجال الحريات تؤكد الإحصائيات أن العام المضي شهد اعتقال أكثر من (٢٣) صحفيا، و تعرض (٤٠) منهم للاعتداءات المختلفة وتزايد الممارسات القمعية من قبل القوات الحكومية ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية التي يخشى البعض من أن تتحول إلى نهج، فيما أصيب (١٥) صحفياً بجروح مختلفة، اثر تعرضهم للرصاص أو انفجار القنابل الصوتية التي استخدمتها تلك القوات الهمجية، في الوقت الذي تعرضت فيه تسع مؤسسات إعلامية للمداهمة والتفتيش من قبل تلك القوات التي أقدمت على إغلاق خمس منها، وينبغي هنا التأكيد على أن الأرقام الحقيقة أكبر من ذلك بكثير وخاصة في ما يتعلق بإحصاءات الجانب الحكومي وان جل ما نعانيه هو عدم دقة الإحصائيات المعلنة.

آمالٌ ضائعة وخوفٌ مشروع

قد تكون المقدمة طويلة نسبياً لكن هذا الموضوع المهم والحيوي يستحق أكثر من ذلك، خاصة وان من التقيناهم من متخصصين وما تابعناه من بيانات يشير إلى تردي واقع حقوق الإنسان وهو ما يناقض أحلامنا التي رسمناها ونحن ننتظر حدوث التغيير.

فقد أكد عضو الهيئة الإدارية لجمعية الأمل لحقوق الإنسان الدكتور عبد الوهاب محمود انه وعلى الرغم من مرور كل هذه السنوات على سقوط الطاغية، فما زال العراقيون يعيشون في مناخ من الخوف، حيث يسقط مئات المدنيين قتلى أو جرحى كل شهر. ومن الواضح أن الحكومة العراقية ومع الأسف غير قادرة على توفير الحماية لمواطنيها، بما في ذلك من يعودون إلى البلاد من الخارج. وأضاف أن العراق يحتل المرتبة الأخيرة عالميا بعد أفغانستان والصومال من حيث درجة السلم والأمن الأهلي، وانه أقل الدول العربية أمنا.

أما الدكتور هيثم محمود عضو الهيئة الإدارية لجمعية حقوق الإنسان فيقول: خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٠/١/١ ولغاية ٢٠١٠//١٢/٣١ وجد مرصد الحقوق والحريات الدستورية ومن خلال مراجعة قاعدة بياناته، أن عدد ضحايا الانتهاكات لهذا السنة قد وصل إلى ما يقارب من الـ (١٧٦٥٠) ضحية، تباينت بين أعمال القتل والإصابات بواسطة مفخخات، عبوات ناسفة ولاصقة، أحزمة ناسفة واغتيالات)، وأنها كانت موزعة ما بين الجثث مجهولة الهوية، وضحايا عمليات الاغتيال، وضحايا الإصابات بفعل التفجيرات ، ويشير محمود إلى أن منظمة العفو الدولية تقدر وجود ٣٠ ألف معتقل دون محاكمة في العراق، على الرغم من أن السلطات الحكومية فشلت في توفير أرقام دقيقة عنهم. وقالت المنظمة في تقرير لها إن المعتقلين والكثير منهم منذ سنوات عدة من دون تهمة أو محاكمة يتعرضون للضرب المبرح في سجون سرية في الكثير من الأحيان للحصول على اعترافات بالإكراه، فضلاً عن الاختفاء القسري.

وأشار بيان صحافي لبعثة منظمة الصليب الأحمر الدولية في بغداد، والحديث ما زال للدكتور محمود إلى أنه خلال الفترة من كانون أول إلى أب ٢٠١٠ قام مندوبو اللجنة الدولية بزيارة أكثر من ١٨ ألف محتجز في ٧٢ مركزاً للاحتجاز تحت سلطة وزارات العدل والدفاع والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية الحكومية. وبيّن التقرير أن هناك ٥٨٠٠ محتجز في مركزي احتجاز تحت سلطة القوات الأمريكية في العراق، وفي عام ٢٠١٠ كشف مصدر مسؤول في وزارة الداخلية عن وجود منتسبين في وزارتي الداخلية والدفاع يمارسون عمليات الخطف والقتل وإرهاب المواطنين الآمنين باستخدام العجلات العسكرية مقابل مبالغ مالية أو تصفية حسابات سياسية أو حتى عسكرية أو عشائرية.

ويضيف : أشارت إحصائية معلنة إلى أن عمليات الدهم والاعتقال من قبل القوات الحكومية بمفردها أو بدعم ومساندة من قبل القوات الأمريكية بحق المواطنين العراقيين التي حدثت خلال الفترة من نيسان ٢٠١٠ إلى آذار ٢٠١١ بلغت ٣٥٨٠ عملية دهم، نتج عنها اعتقال ١٩١٣٩ مواطناً، بمعدل شهري يبلغ ١٥٩٥ معتقلاً أي ٥٣ معتقلاً يوميا ،مؤكداً أن منظمة العفو الدولية كانت قد حذرت من أن عشرات الآلاف من المعتقلين العراقيين من دون محاكمة الذين سلمتهم الولايات المتحدة إلى السلطات في بغداد أخيراً، لا يزالون عرضة لخطر التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة.. وأكدت أن التعذيب يُستخدم على نطاق واسع في العراق للحصول على اعترافات كانت معدة سلفاً في الكثير من الحالات من قبل المحققين ويُجبر المعتقلون على التوقيع عليها وهم معصوبو الأعين من دون قراءة محتوياتها، في حين صدرت أحكام بالإعدام بحق مئات السجناء وتم تنفيذ بعضها بموجب اعترافات مزورة وقعت تحت طائلة التعذيب وذهب ضحيتها العديد من العراقيين.

ملايين الأطفال يعانون الحرمان والفقر

أوضاع مزرية يعيشها ٣٠ ألف معتقل بدون محاكمة في السجون السريّة والمعلنة!

ارتفاع ظاهرة الفساد المالي والإداري إلى ثلاثة أضعاف ولا من حلول

أرقام وإحصاءات مفزعة لانتهاكات حقوق الإنسان تطال أغلب شرائح المجتمع

الحرية الدينية منتهكة هي الاخرى

حق الحصول على المعلومات

وفي لقاء مع الدكتور هاشم حسن عميد كلية الإعلام في جامعة بغداد قال: حتى الآن و رغم المبادئ الواضحة التي تضمنها الدستور ما زلنا بحاجة ماسة إلى بنية تحتية للحريات العامة وحرية التعبير خاصة، وان اغلب مواد الدستور تشير إلى الحقوق وتؤكد ضرورة أن يكون هنالك قانون ينظم العمل، واعتقد أن أهم قانون ما زال مغيبا حتى الآن هو قانون حق الحصول على المعلومات، لان هذا القانون يلزم الحكومة (السلطة التنفيذية) بل وحتى السلطات الأخرى بالكشف الأقصى عن المعلومات باعتبارها حقاً لكل مواطن بضمنهم الصحفي ، وهذا معناه وضع آلية لكل دوائر الدولة تصنف المعلومات المتعلقة بحياة الناس وإنفاق المال العام وما يتعلق بحقوق الإنسان والجهات الأخرى والسياسات العليا للدولة، وتلزمها بإعلانها ونشرها بطرق مختلفة، أي أن الوزارات تبادر بإعلان المعلومات عن طريق مواقعها الالكترونية أو أي وسائل أخرى متاحة، ويكون من حق المواطن أن يطالب كبار المسؤولين وكل أجهزة الدولة بالإجابة على أسئلة محددة وبخلال مدة يحددها القانون وتكون هذه الجهات ملزمة بتطبيق ذلك.

وأضاف: هذا القانون معمول به في أغلب الدول المتقدمة، ويعبر عن مشاركة المواطن بصنع القرار ويكون وسيلة للكشف عن كل ألوان الفساد وأيضا يمنح الصحافة ووسائل الإعلام دورا كبيرا في الرقابة والتحري عن الحقيقة من خلال الاستقصاءات المعمقة. ويعمل هذا القانون على إلزام أجهزة الدولة بتوفير الحماية للصحفي في بحثه عن المعلومات ويؤدي إلى ثقافة ديمقراطية تجعل الموظف في الخدمة العامة والأجهزة الأمنية يدرك طبيعة هذه الحقوق.

وأوضح قائلاً: إن العام الفائت شهد الكثير من الأحداث والظواهر التي تتعلق بمجال العمل الصحفي وكذلك ترتبط بالحريات الصحفية وحق الوصول إلى المعلومة، حيث رصدت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين العراقيين عددا كبيرا من حالات الاعتداء والتجاوز التي رسمت معالم ومشاهد مسلسل انتهاكات الحريات الصحفية وحق الصحفيين في ممارسة المهنة وتغطية النشاطات والأحداث.

وتم تسجيل حالات عديدة للانتهاكات ضد المؤسسات الإعلامية والصحفيين تبين بشكل صريح غياباً لسيادة القانون وعدم احترام السلطات الأمنية للدستور العراقي والمواثيق الدولية، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق، وقد شنت السلطات الأمنية حملة كبيرة بدأتها بمداهمة المؤسسات الإعلامية في بغداد وبقية المدن العراقية، وعمدت إلى اعتقال صحفيين وأوقفت عمل قناة الديار الفضائية وحطمت معداتها واقتحمت مرصد الحريات الصحفية في ٢٣ شباط الماضي وصادرت بعض معداته.

وأفاد هاشم بأنه منذ بدء الاحتجاجات في ١٧ شباط الماضي وبحسب إحصائيات مرصد الحريات وصل عدد الاعتداءات على الصحفيين في جميع أنحاء العراق إلى أكثر من ١٩٠ حالة، منها حوالي ١٠٠ انتهاك، شملت الضرب والاعتقال وعرقلة عملهم ومصادرة وتهشيم آلات التصوير وأدوات عملهم، وتعرض بعضهم للإصابة بجروح نتيجة الاعتداء عليهم.. ومنهم عضو مجلس إدارة مرصد الحريات الصحفية في إقليم كردستان نياز عبد الله، ومراسل صحيفة هولاتي ريا حمه كريم، وفي لقاء مع الدكتور هاشم حسن عميد كلية الإعلام في جامعة بغداد قال: حتى الآن و رغم المبادئ الواضحة التي تضمنها الدستور ما زلنا بحاجة ماسة إلى بنية تحتية للحريات العامة وحرية التعبير خاصة، وان اغلب مواد الدستور تشير إلى الحقوق وتؤكد ضرورة أن يكون هنالك قانون ينظم العمل، واعتقد أن أهم قانون ما زال مغيبا حتى الآن هو قانون حق الحصول على المعلومات، لان هذا القانون يلزم الحكومة (السلطة التنفيذية) بل وحتى السلطات الأخرى بالكشف الأقصى عن المعلومات باعتبارها حقاً لكل مواطن بضمنهم الصحفي ، وهذا معناه وضع آلية لكل دوائر الدولة تصنف المعلومات المتعلقة بحياة الناس وإنفاق المال العام وما يتعلق بحقوق الإنسان والجهات الأخرى والسياسات العليا للدولة، وتلزمها بإعلانها ونشرها بطرق مختلفة، أي أن الوزارات تبادر بإعلان المعلومات عن طريق مواقعها الالكترونية أو أي وسائل أخرى متاحة، ويكون من حق المواطن أن يطالب كبار المسؤولين وكل أجهزة الدولة بالإجابة على أسئلة محددة وبخلال مدة يحددها القانون وتكون هذه الجهات ملزمة بتطبيق ذلك.

وأضاف: هذا القانون معمول به في أغلب الدول المتقدمة، ويعبر عن مشاركة المواطن بصنع القرار ويكون وسيلة للكشف عن كل ألوان الفساد وأيضا يمنح الصحافة ووسائل الإعلام دورا كبيرا في الرقابة والتحري عن الحقيقة من خلال الاستقصاءات المعمقة. ويعمل هذا القانون على إلزام أجهزة الدولة بتوفير الحماية للصحفي في بحثه عن المعلومات ويؤدي إلى ثقافة ديمقراطية تجعل الموظف في الخدمة العامة والأجهزة الأمنية يدرك طبيعة هذه الحقوق.

وأوضح قائلاً: إن العام الفائت شهد الكثير من الأحداث والظواهر التي تتعلق بمجال العمل الصحفي وكذلك ترتبط بالحريات الصحفية وحق الوصول إلى المعلومة، حيث رصدت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين العراقيين عددا كبيرا من حالات الاعتداء والتجاوز التي رسمت معالم ومشاهد مسلسل انتهاكات الحريات الصحفية وحق الصحفيين في ممارسة المهنة وتغطية النشاطات والأحداث.

وتم تسجيل حالات عديدة للانتهاكات ضد المؤسسات الإعلامية والصحفيين تبين بشكل صريح غياباً لسيادة القانون وعدم احترام السلطات الأمنية للدستور العراقي والمواثيق الدولية، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق، وقد شنت السلطات الأمنية حملة كبيرة بدأتها بمداهمة المؤسسات الإعلامية في بغداد وبقية المدن العراقية، وعمدت إلى اعتقال صحفيين وأوقفت عمل قناة الديار الفضائية وحطمت معداتها واقتحمت مرصد الحريات الصحفية في ٢٣ شباط الماضي وصادرت بعض معداته.

وأفاد هاشم بأنه منذ بدء الاحتجاجات في ١٧ شباط الماضي وبحسب إحصائيات مرصد الحريات وصل عدد الاعتداءات على الصحفيين في جميع أنحاء العراق إلى أكثر من ١٩٠ حالة، منها حوالي ١٠٠ انتهاك، شملت الضرب والاعتقال وعرقلة عملهم ومصادرة وتهشيم آلات التصوير وأدوات عملهم، وتعرض بعضهم للإصابة بجروح نتيجة الاعتداء عليهم.. ومنهم عضو مجلس إدارة مرصد الحريات الصحفية في إقليم كردستان نياز عبد الله، ومراسل صحيفة هولاتي ريا حمه كريم، وفي لقاء مع الدكتور هاشم حسن عميد كلية الإعلام في جامعة بغداد قال: حتى الآن و رغم المبادئ الواضحة التي تضمنها الدستور ما زلنا بحاجة ماسة إلى بنية تحتية للحريات العامة وحرية التعبير خاصة، وان اغلب مواد الدستور تشير إلى الحقوق وتؤكد ضرورة أن يكون هنالك قانون ينظم العمل، واعتقد أن أهم قانون ما زال مغيبا حتى الآن هو قانون حق الحصول على المعلومات، لان هذا القانون يلزم الحكومة (السلطة التنفيذية) بل وحتى السلطات الأخرى بالكشف الأقصى عن المعلومات باعتبارها حقاً لكل مواطن بضمنهم الصحفي ، وهذا معناه وضع آلية لكل دوائر الدولة تصنف المعلومات المتعلقة بحياة الناس وإنفاق المال العام وما يتعلق بحقوق الإنسان والجهات الأخرى والسياسات العليا للدولة، وتلزمها بإعلانها ونشرها بطرق مختلفة، أي أن الوزارات تبادر بإعلان المعلومات عن طريق مواقعها الالكترونية أو أي وسائل أخرى متاحة، ويكون من حق المواطن أن يطالب كبار المسؤولين وكل أجهزة الدولة بالإجابة على أسئلة محددة وبخلال مدة يحددها القانون وتكون هذه الجهات ملزمة بتطبيق ذلك.

وأضاف: هذا القانون معمول به في أغلب الدول المتقدمة، ويعبر عن مشاركة المواطن بصنع القرار ويكون وسيلة للكشف عن كل ألوان الفساد وأيضا يمنح الصحافة ووسائل الإعلام دورا كبيرا في الرقابة والتحري عن الحقيقة من خلال الاستقصاءات المعمقة. ويعمل هذا القانون على إلزام أجهزة الدولة بتوفير الحماية للصحفي في بحثه عن المعلومات ويؤدي إلى ثقافة ديمقراطية تجعل الموظف في الخدمة العامة والأجهزة الأمنية يدرك طبيعة هذه الحقوق.

وأوضح قائلاً: إن العام الفائت شهد الكثير من الأحداث والظواهر التي تتعلق بمجال العمل الصحفي وكذلك ترتبط بالحريات الصحفية وحق الوصول إلى المعلومة، حيث رصدت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين العراقيين عددا كبيرا من حالات الاعتداء والتجاوز التي رسمت معالم ومشاهد مسلسل انتهاكات الحريات الصحفية وحق الصحفيين في ممارسة المهنة وتغطية النشاطات والأحداث.

وتم تسجيل حالات عديدة للانتهاكات ضد المؤسسات الإعلامية والصحفيين تبين بشكل صريح غياباً لسيادة القانون وعدم احترام السلطات الأمنية للدستور العراقي والمواثيق الدولية، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق، وقد شنت السلطات الأمنية حملة كبيرة بدأتها بمداهمة المؤسسات الإعلامية في بغداد وبقية المدن العراقية، وعمدت إلى اعتقال صحفيين وأوقفت عمل قناة الديار الفضائية وحطمت معداتها واقتحمت مرصد الحريات الصحفية في ٢٣ شباط الماضي وصادرت بعض معداته.

وأفاد هاشم بأنه منذ بدء الاحتجاجات في ١٧ شباط الماضي وبحسب إحصائيات مرصد الحريات وصل عدد الاعتداءات على الصحفيين في جميع أنحاء العراق إلى أكثر من ١٩٠ حالة، منها حوالي ١٠٠ انتهاك، شملت الضرب والاعتقال وعرقلة عملهم ومصادرة وتهشيم آلات التصوير وأدوات عملهم، وتعرض بعضهم للإصابة بجروح نتيجة الاعتداء عليهم.. ومنهم عضو مجلس إدارة مرصد الحريات الصحفية في إقليم كردستان نياز عبد الله، ومراسل صحيفة هولاتي ريا حمه كريم،

أين حقوقي؟

أثناء تغطيتهما تظاهرة طلابية في جامعة صلاح الدين في أربيل.

يذكر أن مؤشرات الاعتداءات على الصحفيين و المؤسسات الإعلامية تشير إلى أن (٣٣) صحفياً قد تعرضوا للاعتقال والاحتجاز، فيما تعرض (٤٠) صحفياً للمنع والضرب، إضافة الى مصادرة معدات بعضهم أو تحطيمها، فيما أصيب (١٥) صحفياً بإصابات مختلفة، بعضها بسبب استخدام القنابل الصوتية أو ضربهم من قبل قوات مكافحة الشغب والقوات الأمنية، وتعرضت (٩) مؤسسات إعلامية للمداهمة والتفتيش وأغلقت القوات الأمنية (٥) منها، وفي كردستان هناك (٥١) حالة منع وضرب لصحفيين ومصادرة وتحطيم معداتهم وتعرض (٧) منهم للاعتقال وإصابة صحفيين اثنين، فيما تعرضت (٣) مؤسسات إعلامية لهجمات مختلفة.

وكانت اللجنة الدولية لحماية الصحفيين قد أعلنت في ٢٠١٠/٠٤/٢٦ أن هناك ١٢ بلدا يتم فيها قتل الصحفيين بانتظام وتفشل حكوماتها في التحقيق بالجرائم والبحث عن الجناة وتقديمهم للعدالة؛ يقف العراق في مقدمتها.

واعتقلت قوات من بغداد في ٢٠١١/٣/٣ الصحفي و الكاتب مرتضى الشحتور في مدينة الناصرية على أثر نشره مقالة انتقد فيها سياسات حكومية تجاه الملف الأمني، وكان قد نشرها في وسائل إعلام عدة ومواقع إلكترونية أخرى قبل أكثر من شهر ونصف.

كما أعلنت رابطة إعلامية محلية في محافظة ديالى، في ٢٠١٠/٨/٢٦، عن تسجيل ١٥ انتهاكا لحقوق الصحافيين في مناطق متفرقة من المحافظة خلال العام الجاري منها الاعتداء بالضرب والاهانات والشتائم.

انتهاك حقوق المرأة

أما في مجال حقوق المرأة فقد أكدت الدكتورة وفاء عبد القادر رئيسة منظمة المرأة الحرة أن التقديرات تشير إلى وجود ما بين مليون - مليوني أسرة في العراق تعيلها نساء. كنّ في مرحلة ما زوجات، أما اليوم فهن أمهات لأبنائهن أو بنات لآبائهن، وفي أحيان كثيرة معيلات يقدمن الرعاية لهؤلاء بغياب الرجل. وأضافت أن النساء بفقدان المعيل الأساس يفقدن الحماية الاقتصادية والمادية والاجتماعية. وغالباً ما يعانين الذكريات المؤلمة لموت أزواجهن أو اختفائهم. وتواجه النازحات منهن تحديات التعامل مع خسارة المنزل الذي اضطررن إلى تركه بسبب التهديدات أو نقص الدخل.

وتشير الدكتورة عبد القادر إلى أن أعداد الأرامل في البلاد يصل إلى مليوني امرأة يواجهن مصاعب جمة في حياتهن اليومية في ظل شح المعونات الحكومية المقدمة إليهن.في حين أكدت رئيس لجنة المرأة والأسرة والطفولة في البرلمان الحكومي السابق سميرة الموسوي أن ما يقدم ليس أكثر من مهدئات لمعضلة حقيقية وكبيرة، وطالبت الحكومة بمعالجات جذرية وواسعة بهدف الحد من معاناة ملايين الأرامل واليتامى.

من جانب آخر، ازدادت حالات العنف الأسري خلال السنوات الأخيرة في العراق بحسب مؤسسات حكومية ودولية ومنظمات المجتمع المدني بسبب شظف العيش الذي يعاني منه عدد كبير من العراقيين لعدم توفر فرص عمل وتفشي البطالة وصعوبة توفير متطلبات الحياة وما تلقيه بظلالها على الحالة النفسية للرجال، فضلاً عما موجود في الشارع من اضطراب في الوضع الأمني والزحامات.

إن امرأة من بين كل خمس نساء في العراق ضمن الفئة العمرية من ١٥ ـ ٤٥ سنة، تتعرض للعنف الجسدي من قبل الزوج، وتؤكد السيدة أسماء ٣٠ سنة خريجة كلية اللغات / قسم الاسباني: أن زوجها المخطوف منذ ٦ سنوات لم تعرف مصيره لحد الآن ، وأنها منذ تلك الفترة والى الآن تبحث عن عمل في شركة أو وظيفة حكومية لكنها لا تمتلك مبالغ الرشوة الواجب دفعها لدى التعيين!

طفولة ضائعة

وأوضحت عضو جمعية أطفال اليوم الدكتورة سحر عبد العزيز أن ١٥ مليون طفل عراقي، تأثروا بشكل مباشر بأعمال العنف أو يعانون الحرمان من أبسط الحقوق التي يتمتع بها أقرانهم في الدول الأخرى، وأن نصف مليون طفل يستخدمون مياه الأنهر أو الجداول في حين يستخدم حوالي ٢٠٠ ألف غيرهم آبارا مكشوفة أو صهاريج المياه. والأمراض الناجمة عن تلوث المياه منتشرة في العراق، ففي النصف الأول من العام ٢٠١٠، تم تسجيل ٣٦٠ ألف حالة من الزحار الذي يصيب النساء والأطفال، ناجمة عن تلوث الماء وغياب النظافة. وأن أكثر من ٣٦٠ ألف طفل يعانون من أمراض نفسية، وأن ٥٠٪ من طلبة المدارس الابتدائية لا يرتادون مدارسهم. كما أن ٤٠٪ منهم فقط يحصلون على مياه شرب نظيفة. مشيرة إلى أنه يتم استخدام الأطفال في العمل من أجل الحصول على مورد رزق لإعالة أسرهم، كما يتم بيعهم في دول الجوار ودول أخرى ليستخدموا في أعمال تحط من كرامتهم وإنسانيتهم!